

مسارات للسلطة النقدية السيادية

قراءة استراتيجية في شفافية بنك موريتانيا المركزي

الدورة التحليلية: 27 مايو 2025 – 27 مايو 2026

الموجز التنفيذي

تكشف القراءة التحليلية لمسار بنك موريتانيا المركزي خلال الدورة الممتدة بين مايو 2025 ومايو 2026 عن انتقال هيكلي من منظومة إفصاحية تقليدية إلى معمار شفافية مؤسسية في طور التشكل؛ إذ ارتقت درجة الشفافية الرقمية إلى 100/65، فيما بلغت نسبة الثقة الدولية 76٪ ضمن الفئة «الجيدة»، واستقر مؤشر الاستقرار المالي عند 100/73.0. تتم ثلاث مؤشرات هيكلية عن صلابة المسار: استيفاء كامل للمعايير الكمية للأداء (QPCs) لنهاية يونيو 2025 و لنهاية ديسمبر 2025 ضمن منظومة صندوق النقد الدولي الثلاثية^[1] (ECF/EFF/RSF)، وصرف تراكمي بلغ 258 مليون دولار^[2]، وإبرام برنامج جديد بمدة 42 شهراً في العاشر من أبريل 2026^[3].

المعمار الإفصاحي — التشخيص المؤسسي

ارتقت السلطة النقدية السيادية في موريتانيا إلى مرتبة إفصاحية تُقدَّر بـ 6.5 من 10، استناداً إلى ثلاثة محاور تأسيسية موثقة: استحداث نشرة معلومات شهرية اعتباراً من أكتوبر 2025^[4]، وإعادة الهندسة الشاملة لبوابة bcm.mr، وإرساء وتيرة يومية لنشر أسعار الصرف. ويُضاف إلى ذلك انتظام إصدار التقارير الربعية والسبوعية والمالية المدققة، فضلاً عن توثيق جلسات المجلس الاحترازي للحل والاستقرار المالي، الذي عقد دورتيه في 29 أكتوبر 2025 و 15 مايو 2026^[5].

غير أن المعمار الإفصاحي يكشف عن ثلاث فجوات تقنية ذات طابع جوهري: **انعدام واجهات برمجة التطبيقات (API)** التي تُتيح الاستخراج الآلي للبيانات، و**اقتصار المنشورات على صيغة PDF التقليدية** التي تُقيد قابلية المعالجة الحسابية، وبقاء المؤسسة عند معيار **e-GDDS** دون الانتقال إلى معيار **SDDS** الذي تتبناه السلطات النقدية المتقدمة.

وفي الترميز المقارن إقليمياً، تحتل موريتانيا **المرتبة الرابعة** في تراتبية الشفافية، بعد البنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO)، ثم بنك المغرب، فبنك الجزائر؛ تموضع يُفصح عن فجوة رقمية تستوجب معالجة استعجالية. على الصعيد الوطني، أفضى نشر الأسعار اليومي إلى تقليص جوهري للفجوة المعلوماتية بين السلطة النقدية والقطاع الخاص، بحيث باتت قرارات التحوط لدى المُصدِّرين والمتعاملين تستند إلى مرجعية رسمية موثوقة، عوضاً عن الإشارات المتذبذبة للسوق الموازية.

وتؤكد معطيات المصرف أن **77٪ من المعاملات الرقمية** بين يونيو 2024 ومايو 2025 جرت عبر تطبيق Bankily، بإجمالي **557.67 مليون** معاملة بقيمة ناهزت **2,000 مليار أوقية**^[6] — مما يُفصح عن نضج رقابي في رصد البيانات الدقيقة، حتى في غياب البنية الرقمية المفتوحة.

الثقة الدولية والشراكات السيادية — القراءة الكمية

ترسو نسبة الثقة الدولية في مصرف موريتانيا المركزي عند **76%** ضمن الفئة «الجيدة»، استناداً إلى منظومة مؤشرات متعددة المرجعيات تنم عن اعتراف مؤسسي راسخ:

| المرجعية | القيمة | الدلالة الاستراتيجية |
|----------------------------|---------------------------------|----------------------------|
| QPCs (يونيو + ديسمبر 2025) | 100% مستوفاة | انضباط برنامجي صارم |
| المعايير الهيكلية ECF/EFF | 7 من 9 | تنفيذ في الوقت المحدد |
| إصلاحات RSF | 4 من 5 | تقدم في أجنحة الاستدامة |
| تصنيف CPIA — البنك الدولي | 5/3.6 | يتفوق على المتوسط الإقليمي |
| الاستثمار الأجنبي المباشر | 1.53 مليار دولار (+75%) | قفزة سيادية |
| الاحتياجات | 2.1 مليار دولار (6 أشهر) | كفاية مريحة |
| شراكة ICD | 900 مليون دولار | عمق التمويل الإسلامي |
| دعم البنك الدولي | 240 مليون دولار | استدامة التدفقات |
| شحنات GTA — LNG | 18 شحنة / 2.7 مليون طن | ركيزة الصادرات الجديدة |

وتتعرّز هذه القراءة بمنحَيْن استثنائيَيْن: تتويج محافظ المصرف بجائزة «**Central Bank Governor of the Year 2025**» في لندن — إشارة ثقة فردية بالغة الدلالة — فيما اكتفت مجلة Global Finance بمنح المؤسسة درجة **C** في تصنيفها العام؛ فجوة بين التتويج الفردي والتقييم المؤسسي تستدعي معالجة سردية مدروسة.

في الإطار الجيوسياسي الإقليمي، يبرز التموضع الموريتاني بوصفه «**استثناءً استقراريًا ساحليًا**» وسط منظومة مأزومة تطبعها أزمة الديون السيادية في السنغال، والانقلاب العسكري في مالي، وعزلة النيجر الدبلوماسية — تموضع يُؤيد ما يصطلح على تسميته «**علاوة الاستقرار الموريتاني**». [3].

الأرقام تتحدث — الاتجاهات والاستشراف

تكشف القراءة الكمية المقارنة عن مسار تعافٍ هيكلي ذي طابع استثنائي:

| المؤشر الكلي | 2022 | 2024 | 2025 | 2026F |
|----------------------------|--------------|-------------|----------------------|---------------------|
| التضخم | 7.0% | — | 1.8% (أكتوبر) | > 2.0% |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي | — | 6.3% | 4.2% | 4.7% |
| الدين العام / PIB | 48.5% | 42.1% | — | 40.0% |
| معدل السياسة النقدية | — | — | 6.0% | 5.0% (2027F) |
| التداول البيئي للعملة | — | 74% | 89% | — |
| الشمول المالي | 25% | — | 50% | — |

تنبثق من هذه المعطيات أربع قراءات استراتيجية ذات حمولة قرارية:

أولاً، يمنح الانخفاض التاريخي للتضخم — من 7.0٪ إلى 1.8٪ في غضون ثلاث سنوات — السلطة النقدية هامش قرار غير مسبوق في إدارة الدورة النقدية.

ثانياً، تُفصح القفزة في التداول البيئي للعملة من 74٪ إلى 89٪ عن انتقال نوعي من سوق إداري الطابع إلى سوق احترافي متعمق.

ثالثاً، تمثل مضاعفة معدل الشمول المالي من 25٪ إلى 50٪ في غضون ثلاث سنوات قفزة بنويوية تستوجب توثيقاً سردياً دولياً، بوصفها إنجازاً تنموياً يتجاوز المتوسطات الإقليمية.

رابعاً، يبقى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة عند 19.2٪ نقطة الهاشاشة المنفردة في المنظومة، وقد شرعت BCM في معالجتها عبر تعميمات الإشراف على المخاطر الكبرى والإشراف الموحد المعتمدة في أكتوبر 2025^[5].

وفي السياق التنافسي الإقليمي، يظل **معدل السياسة النقدية الموريتاني (6.0٪) مرتفعاً بمقدار 325 نقطة أساس** قياساً ببنك المغرب (2.75٪) — فجوة تفتح نافذة استراتيجية لتسريع التيسير النقدي دون الإخلال بهدف استقرار الأسعار.

الرؤية الاستراتيجية — خمس مبادرات تنفيذية

ترتيباً على ما تقدم، يوصي التحليل بخمس مبادرات تنفيذية ذات أولوية قصوى، تستهدف تثبيت المكاسب وإغلاق الفجوات قبل تأكل «علاوة الاستقرار الموريتاني»:

- 1. الانتقال إلى معيار SDDS قبل نهاية 2026** — عبر إطلاق واجهة برمجة تطبيقات (API) عامة وملفات CSV مهيكلية، لإغلاق الفجوة التقنية مع المنافسين الإقليميين.
- 2. تعميم معايير IFRS الدولية** — على المنظومة المصرفية التجارية، توحيداً للمعمار الإفصاحي ورفعاً لمستوى الاندماج في الأسواق الدولية.
- 3. استكمال منظومة محاكاة الاستقرار المالي (Stress Testing)** — التي أطلقها المصرف، لتقييم قدرة المنظومة على امتصاص الصدمات الكلية والقطاعية.
- 4. تثبيت القاعدة المالية في القانون العضوي (LOLF)** — استجابةً للتوصية الصريحة لصندوق النقد الدولي في مراجعة نوفمبر 2025.
- 5. هندسة سردية مؤسسية متعددة اللغات** — (عربية / فرنسية / إنجليزية / إسبانية)، تستثمر علاوة الاستقرار الإقليمي وترفع مؤشر السيادة الاقتصادية البالغ 100/61.9.

سادساً: لوحة المؤشرات النهائية — التقدير التنفيذي

| المؤشر الاستراتيجي | القيمة | الحالة |
|-------------------------|----------|---------------------|
| درجة الشفافية الرقمية | 100/65 | متقدمة — غير مكتملة |
| نسبة الثقة الدولية | 76٪ | جيدة |
| مؤشر الاستقرار المالي | 100/73.0 | مستقر |
| مؤشر السيادة الاقتصادية | 100/61.9 | معتدل |
| الترتيب الإقليمي | 4 / 4 | قابل للارتقاء |

الخلاصة التنفيذية — قرار وتوصية

يقف مصرف موريتانيا المركزي في مايو 2026 على عتبة قفزة نوعية. الأسس الكمية صلبة، والاعتراف الدولي موثَّق، والمسار الإفصاحي تصاعدي. بيد أن النافذة الاستراتيجية ضيقة: إغلاق الفجوة الرقمية ومعالجة محفظة القروض . هذه هي الشروط المتلازمة لتثبيت «علاوة الاستقرار الاقتصادي» على الرغم من التحولات الجيوسياسية في المجال الساحلي.

التوصية المركزية:

الانتقال من مرحلة الإفصاح التشغيلي إلى مرحلة السيادة المؤسسية بوصفها الرافعة الاستراتيجية الأكثر مردودية في الأفق القريب.

المراجع

- [1] صندوق النقد الدولي، اتفاق المستوى الفني — المراجعة الخامسة 6، ECF/EFF/RSF نوفمبر 2025.
- [2] صندوق النقد الدولي، استكمال المجلس التنفيذي لمراجعات تسهيلات موريتانيا، 29 يناير 2026.
- [3] صندوق النقد الدولي، البيان الصحفي 116/26 — البرنامج الجديد ECF/EFF لمدة 42 شهراً، 10 أبريل 2026.
- [4] مصرف موريتانيا المركزي، نشرة المعلومات، إصدار مارس 2026.
- [5] مصرف موريتانيا المركزي، المجلس الاحترازي للحل والاستقرار المالي، 29 أكتوبر 2025 و15 مايو 2026.
- [6] مصرف موريتانيا المركزي، تقرير المدفوعات الرقمية، يونيو 2024 – مايو 2025.
- [7] البنك الدولي، تقييم CPIA لسنة 2025.
- [8] مجلة Global Finance، التصنيفات القطرية لسنة 2025.
- [9] مصرف موريتانيا المركزي، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2023–2028 (SNIF).
- [10] منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2025.